17عقود التأمينIFRS

1 .الهدف

يضع هذا المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لعقود التأمين الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار. ويتمثل هدف المعيار في ضمان قيام المنشأة بتقديم المعلومات الملائمة التي تعبر بصدق عن تلك العقود. وتوفر هذه المعلومات لمستفيدي القوائم المالية الأساس اللازم لتقييم أثر عقود التأمين تلك على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

2 .التعريفات

عقد التأمين هو عقد يقبل بمقتضاه طرف)شركة التأمين(مخاطر تأمين هامة من طرف آخر)المؤمن له.)

إلتزام التأمين هي إلتزامات تعاقدية صافية على شركة التأمين بمقتضى عقد التأمين

مزايا مضمونة مدفوعات أو مزايا أخرى يكون لحامل البوليصة أو المستثمر المعين حقاً غير مشروط وغير خاضع للتقدير التعاقدي للمصدر.

بند مضمون إلتزام بدفع مزايا مضمونة التي يتضمنها العقد الذي يحتوي على ميزة المشاركة الإختيارية.

ميزة المشاركة الإختيارية الحق التعاقدي بالحصول على المنافع التالية)بإضافة إلى المنافع المضمونة:)

أ- التي يكون مبلغها أو وقت أدائها عائداً لتقدير شركة التأمين.

ب- عوائد الإستثمار المحققة و/أو غير المحققة على وعاء محدد من الأصول لدى شركة التأمين. والربح والخسارة للشركة أو الصندوق أو أي مؤسسة أخرى تصدر العقد.

عقد الضمان المالي عقد يتطلب أن تقوم الجهة المصدرة بإجراء دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي يتحملها لأن مديناً معيناً لا يقوم بالدفع عند إستحقاقه حسب الأحكام الأصلية أو المعدلة لأداة الدين..

تجميع عقود التأمين يمكن لمجموعة أو سلسلة من عقود التأمين المبرمة مع الطرف الآخر المقابل نفسه أو طرف مقابل ذي صلة أن تحقق تهدف لتحقيق أثر تجاري عام، وبهدف إعداد تقرير عن جوهر مثل تلك العقود، قد يكون من الضروري التعامل مع مجموعة أو سلسلة العقود ككل. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الحقوق أو الإلتزامات في عقد من العقود لا أثر لها سوى الإلغاء التام للحقوق أو الإلتزامات الواردة في عقد آخر مبرم في ذات الوقت مع نخفس الطرف المقابل، فإن الأثر المجمع عندها هو عدم وجود أي حقوق أو إلتزامات.

3 .فصل المكونات عن عقد التأمين

أ- قد يحتوي عقد التأمين على مكون واحد أو أكثر، من شأنه أن يقع ضمن نطاق معيار آخر فيما لو كان عقداً منفصلا . فمثلا ، قد يحتوي أحد عقود التأمين على مكون إستثمار أو مكون خدمة (أو كليهما(. ويجب على المنشأة في هذه الحالة اتباع ما يلي لتحديد مكونات العقد والمحاسبةعنها:

-يجب تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 لتحديد ما إذا كانت هناك مشتقة مدمجة يستلزم فصلها، وكيفية المحاسبة عن تلك المشتقة في حالة وجودها.

في حالة، - A Host Insurance Contractفصل أي مكون استثمار عن عقد التأمين المضيف وفقط في حالة، كان ذلك المكون قابل للتميز بذاته.

الإعتراف

يجب على المنشأة الإعتراف بمجموعة لعقود التأمين التي تصدرها اعتباراً من اي من التواريخ الآجال التالية أيهما أسبق)أيهما يأتي اولا:)

أ. من بداية فترة التغطية الخاصة بمجموعة العقود.

ب. من تاريخ استحقاق أول دفعة من أي حامل وثيقة في المجموعة.

ج. من تاريخ تحول المجموعة إلى مجموعة من المتوقع خسارتها، بالنسبة لأي من مجموعات العقود التي من المتوقع خسارتها.

القياس عند الإعتراف الأولي:عند الإعتراف الأولي، يجب على المنشأة قياس مجموعة عقود التأمين بمجموع ما يلي:

أ. التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود، التي تتضمن جميع ما يلي:

تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية .

تسوية تبين أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية،

وذلك بقدر عدم تضمين تلك المخاطر المالية في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلي. و تعديل المخاطر للتعويض عن المخاطر غير المالية– .

يمثل هامش الخدمة التعاقدي في (ب. هامش الخدمة التعاقدي نهاية فترة التقرير الربح في مجموعة عقود التأمين الذي لم يتم الإعتراف به بعد في الربح أو الخسارة بسبب تعلقه بالخدمة المستقبلية التي سيتم تقديمها بموجب العقود الموجودة في المجموعة. أي يمثل الربح غير المكتسب الذي ستقوم المنشأة بالإعتراف به عندما تقدم الخدمات في المستقبل.

القياس اللاحق:أولا : يجب أن تكون القيمة الدفترية لأية مجموعة من مجموعات عقود التأمين في نهاية كل فترة تقرير هو مجموع:

أ– الإلتزام المتعلق بالتغطية المتبقية المكون من التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود المتعلقة بالخدمة المستقبلية المخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ وهامش الخدمة التعاقدي للمجموعة في ذلك التاريخ

ب– الإلتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة، المكون من التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود المرتبطة بالخدمة السابقة المخصصة للمجموعة في ذلك التاريخ.

ثانياً: يجب على المنشأة الإعتراف بالدخل والمصروفات للتغييرات التالية في القيمة الدفترية الخاصة بالإ لتزام المتعلق بالتغطية المتبقية

أ– إيراد التأمين للإنخفاض الحاصل في الإلتزام المتعلق بالتغطية المتبقية بسبب الخدمات المقدمة خلال الفترة.

ب– مصروفات خدمات التأمين للخسائر في مجموعات العقود التي من المتوقع خسارتها، والمبالغ المعكوسة لمثل تلك الخسائر.

ج– دخل أو مصروفات تمويل التأمين لأثر القيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية.

ثالثاً: يجب على المنشأة إثبات الدخل والمصروفات للتغيرات التالية في القيمة الدفترية للاتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة)التي حدثت خلال الفترة:)

أ. مصروفات خدمات التأمين للزيادة الحاصلة في الإلتزام بسبب المطالبات والمصروفات – المتكبدة في الفترة، باستثناء أي مكونات إستثمار. ب. مصروفات خدمات التأمين لأي تغييرات لاحقة في التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود فيما يتعلق بالمطالبات المتكبدة والمصروفات المتكبدة.

ج. دخل أو مصروفات تمويل التأمين لأثر القيمة الزمنية للنقود وأثر المخاطر المالية .